

في تقرير مدين يقدم فريق خبراء الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن اقتصاد الحرب في اليمن

بواسطة إيلينا ديلوجر (ar/experts/alyna-dylwjr-0/)

يناير

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/damning-report-un-panel-details-war-economy-yemen))

عن المؤلفين



إيلينا ديلوجر (ar/experts/alyna-dylwjr-0/)

إيلينا ديلوجر، متخصصة في شؤون اليمن ومحللة سياسية في مؤسسة "معهد سيج للشؤون الخارجية".



تحليل موجز

أطلق التقرير الأخير لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن تحذيرات جديدة حول التهديدات المحتملة لتسوية النزاعات القصيرة الأجل وتحقيق الاستقرار، فبالإضافة إلى التشكيك في تماسك القوات الحكومية وقوات الثوار يسرد التقرير بشكل مفصل تفاصيل ازدهار اقتصاد الحرب الأشبه بالمافيا الأمر الذي يخلق عوامل غير مشجعة للسلام لدى الجانبين وتتضمن استنتاجات الفريق تقييماً جديداً يدين بشكل خاص حكومة عبد ربه منصور هادي وفروعها المحلية في الوقت الذي تكرر فيه أيضاً المخاوف القائمة بشأن الائتلاف الذي تقوده السعودية والثوار الحوثيون.

انعدام التماسك

يقدم الفريق المؤلف من خبراء مستقلين ذوي معرفة متخصصة تقييماً سنوياً لمجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ العقوبات وحظر الأسلحة المفروض على اليمن على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن رقم 2140 (من عام 2014) و 2216 (من عام 2015). ويغطي التقرير الأخير عام 2018 ورغم التفويض المحدود للفريق إلا أنه لا يقوم بتحليل وقف إطلاق النار أو الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها مؤخراً في محافظة الحديدة (https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/protecting-yemens-peace-process-from-houthi-ceasefire-violations)

ويرسم التقرير المؤلف من حوالي 300 صفحة صورة قاتمة تسترعي الانتباه بشكل خاص إلى انعدام التماسك الذي يجعل من الصعب على هادي أو الحوثيين الانتصار في الحرب بشكل حاسم ناهيك عن الانتقال إلى مرحلة السلام وفي نهاية المطاف إذا فقدت الفصائل المختلفة التي تشكل أياً من الطرفين العدو المشترك الذي يربطها ببعضها البعض فقد تنقسم إلى قوى معارضة مما يؤدي إلى اندلاع سلسلة من الحروب الأهلية الصغيرة في جميع أنحاء البلاد

فمن جهة لا تستطيع حكومة هادي بسط سلطتها على المناطق التي تدعي أنها تسيطر عليها وقد ساهم الامتناع المتكرر عن دفع الرواتب في إثارة سخط القوات كما تواجه معارضة شديدة وغالباً عنيفة من قبل بعض القوى الجنوبية ومن جهة أخرى تُعتبر قوات الحوثي جماعة غير متماسكة أيضاً حيث ترتبط ببعضها البعض من خلال وجود مجموعة من الأعداء المشتركين أكثر من ارتباطها بالمصالح المشتركة وفي هذا الصدد يشير الفريق إلى وجود "علامات" على أن الحوثيين أصبحوا أقل شمولاً من الناحية السياسية في صفوفهم القيادية - وهي حقيقة من المرجح أن تزيد من انعدام التماسك الأوسع نطاقاً وفي الواقع يشير الفريق إلى أن الحوثيين "يواجهون مستويات متزايدة قليلاً من المعارضة" من قبل القبائل الكبرى وعلى مستوى الشارع ووفقاً لما ورد في التقرير تعزز التوظيف لضربة قاسية نتيجة أزمة العملة التي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وألما الممارسة المتمثلة في تقديم رواتب منخفضة إلى المجندين الشباب الجياع والفقراء والأمية في كثير من الأحيان فهي بالكاد وصفة لقوى متماسكة

إلى جانب انعدام التماسك أدت عوامل مختلفة مزعومة للاستقرار في اليمن إلى تطوير اقتصاد هام تغذيه الحرب فلا محالة أولئك الذين يستفيدون من هذا الاقتصاد هم أقل ميلاً بكثير لتسهيل عملية الانتقال إلى السلام ويمكن أن يعملوا كمفسدين إذا تهددت مصالحهم وتشمل هذه العناصر العديد من أصحاب المصلحة المهتمين في الشمال والجنوب حيث يظلع بعضهم بدور في هياكل الحكم الخاصة بالحوثيين أو بهادي.

على سبيل المثال بهدف تمويل الجهد الحربي يعتمد الحوثيون على الإيجارات والرسوم في صنعاء التي اعتادت الحكومة تحصيلها ووفقاً لتقرير الفريق من العام الماضي بلغ إجمالي هذه الإيرادات 407 مليار ريال يمني (1.6 مليار دولار) على الأقل وعلاوة على ذلك فإنهم يجمعون ضرائب الاستيراد في موانئ الحديد والسليف وعند نقطة التفتيش في محافظة ذمار التي تمر خلالها جميع واردات البلاد تقريباً حتى تلك القادمة من نقاط العبور غير الخاضعة للسيطرة الوثوية.

كما يشير الفريق إلى أن الحوثيين يحصلون على مبالغ كبيرة من خلال فرض ضرائب على النفط الذي تتبرع به إيران - ربما عشرات ملايين الدولارات شهرياً ويتم استيراد النفط عن طريق الحديد باستخدام أوراق مزورة تشير إلى أن مصدره هو الإمارات العربية المتحدة أو عُمان على الرغم من أن المصدر الحقيقي هو إيران ومن خلال اتباع هذا الإجراء يتعذر على التحالف أو المراقبين البحرينيين التابعين للأمم المتحدة كشف مثل هذه السفن.

وبالإضافة إلى تمويله الجهد الحربي للحوثيين خلق اقتصاد الحرب فرصاً كبيرة للفساد لكلا طرفي النزاع فقد تم تحميل حكومة هادي وفروعها المحلية المسؤولية في تقرير الفريق لهذا العام فقد استخدم التقريران السابقان كلمة "فساد" مرة واحدة فقط بينما وردت هذه الكلمة أكثر من عشرين مرة في نسخة التقرير الجديدة - وردت ثمانين مرات من خلال صلة مباشرة بالحكومة ومرتين في صلة بالحوثيين وتسع مرات على الأقل في صلة بكل منهما كما قَدَّر الفريق بأن الفساد يساهم في الأزمة الإنسانية عن طريق رفع الأسعار بصورة مصطنعة وإعاقة استيراد السلع التجارية.

ويحقق الفريق أيضاً في اتهامين آخرين ضد الحوثيين: أولاً أنهم يحاولون تحويل المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى المجهود الحربي حيث تم الاشتباه في قيامهم بذلك مؤخراً في الحديد وثانياً أنهم يصطنعون ندرة الوقود لرفع الأسعار في السوق السوداء التي يُزعم أن إتحاد احتكاري مقرّب من المسؤول الحوثي الكبير محمد علي الحوثي يتحكم بها.

ومع ذلك كانت إشارات التقرير إلى فساد الحكومة أكثر عدداً فيذكر الفريق ما لا يقل عن خمسة تحقيقات في حكومة هادي وفروعها المحلية مع التركيز على الادعاءات التالية:

- "عملية سرقة ضخمة وتهريب النفط الخام" في محافظة مأرب.
- "تحويل الأموال العامة" إلى «مجموعة العيسي» وهي شركة لنقل الوقود تُفيد بعض التقارير أن مالكةا أحمد العيسي يقدم المشورة إلى الرئيس هادي وبالإضافة إلى هذا الاتهام تستفيد «العيسي» من "عمليات تقديم العطاءات غير الشفافة" التي تمنحها احتكراً فعلياً لواردات الوقود إلى عدن وفقاً لتقرير "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية" في تشرين الثاني/نوفمبر.
- تمرير سياسة حكومية جديدة مصممة إما لـ "تقييد" اقتصاد الحوثيين عن قصد أو مساعدة "الأوساط التجارية النافذة المرتبطة بالحكومة التي أرادت زيادة حصتها في سوق الاستيراد".
- تطبيق آلية استيراد منحت الأفضلية لـ "دائرة أعمال صغيرة قريبة من كبار المسؤولين [الحكوميين]" وساهمت في الانتهاكات الإنسانية.
- الفساد المحتمل في القوات المسلحة اليمنية فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية.

نتائج حول القضايا الإنسانية والأمنية

يؤكد التقرير الجديد مرة أخرى قلق الفريق المستمر بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وكما هو الحال في التقييمات السابقة يوجه التقرير أصابع الاتهام إلى التحالف بسبب الانتهاكات المتصلة بالغازات الجوية الخاطئة والادعاءات المتعلقة بالتعذيب أثناء الاحتجاز إلى جانب قضايا أخرى كما يتهم الحوثيين بالقصف العشوائي والهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية واستخدام الألغام الأرضية

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-problem-of-landmine-proliferation-in-yemen>

والتعذيب أثناء الاحتجاز وغيرها من الانتهاكات.

ومع ذلك يقدم التقرير المتشائم جانبيين مشرقين بعض الشيء أولاً يشير التقرير ضمناً إلى احتمال تعطيل مسار إمدادات القذائف التسليحية القادمة من إيران لصالح الحوثيين حيث لم يطلق الثوار أي قذيفة تسليحية باتجاه الرياض منذ حزيران/يونيو 2018 مما وضع حدّ

لنمطٍ شهد عملية إطلاق واحدة شهرياً ويعمل الفريق على "رصد ما إذا كان انتشار القوات السعودية مؤخرًا في محافظة المهرة قد أثر على سلاسل التوريد" الآتية من إيران.

لكن في الوقت نفسه يشير الفريق إلى أن الحوثيين هم أقل اعتماداً على قيام إيران بتزويد أنظمة أسلحة كاملة مما يدل على أنهم أصبحوا يجمعون الآن بعض الأنظمة محلياً ويلجؤون إلى الخارج فقط عندما يحتاجون إلى "مكونات عالية القيمة". ويتم استخدام العديد من هذه المكونات (على سبيل المثال أنظمة التوجيه بدون طيار والمحركات) لأغراض تجارية مما يسمح للحوثيين بتفادي الحظر الذي يفرضه الائتلاف عند استيرادها وما يثير القلق هو إشارة الفريق إلى امتلاك الثوار حالياً لقدرات معززة فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار ويمكن لبعض طائراتهم المسيّرة بلوغ أهداف تصل إلى مسافة تبعد 932 ميلاً مما يضع دبي وأبو ظبي والرياض ضمن نطاقها ويمكنهم أيضاً تحميل أنواع معينة من هذه الطائرات بذخائر متشظية كما تبين من الهجوم القاتل الأخير الذي استهدف قاعدة العند الجوية وبالتالي ففي حين أن عدم قدرتهم الواضحة على الحصول على الصواريخ أمر مفيد على المدى القصير إلا أن التحول إلى الاكتفاء الذاتي قد يشكل مخاطر على المدى الطويل.

أما الجانب المشرق الثاني فيمكن في تساؤل التهديد الذي يشكله تنظيمي «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» و«الدولة الإسلامية» في عام 2018. فوفقاً للنظرة السريعة التي ألقاها الفريق على هذه القضية ينخرط حالياً العديد من المقاتلين الذين كانوا ينتمون إلى تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» في الأنشطة الإجرامية المأجورة وفي هذا الصدد نفذ تنظيم «الدولة الإسلامية» بعض الهجمات الكبيرة في اليمن في عام 2018. ومع ذلك من غير المرجح [أن الوقت قد حان] لأولئك الذين يراقبون تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» منذ وقت طويل أن يتنفسوا الصعداء نظراً إلى مهارة الجماعة في البقاء خاملة لتعود وتنهض بعد ذلك من جديد ويمتلك تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» صندوقاً مالياً كبيراً لدعم الحرب الذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تعويض النقص داخل صفوفه القتالية عندما ينحسر اقتصاد الحرب.

الخاتمة

نظراً لأن تقييمات الفريق توفر نظرة شاملة لما يفعله أصدقاء أمريكا وأعداؤها في اليمن فيإمكانها أن تخدم كبطاقة تقرير سنوي بالنسبة لمقرري السياسات بهدف المساعدة في مواءمة نهج الولايات المتحدة في المستقبل ويعزز تقرير هذا العام التحذيرات السابقة حول الانتهاكات التي يرتكبها التحالف في حين يطلق تحذيرات جديدة بشأن سلوك حكومة هادي يجب على واشنطن أن تلتزم هذه الحكومة وشركاءها بالتقيد بأعلى المعايير باعتبارها الممثل القانوني للشعب اليمني على المسرح الدولي كما ينبغي أن تضغط على عُمان والحلفاء الآخرين المقربين من الحوثيين من أجل إدانة الانتهاكات التي يرتكبها الثوار

ووفقاً لتوصيات الفريق يجب أن تنظر الولايات المتحدة على وجه التحديد في تقديم المساعدة بالتنسيق مع دولة الإمارات وسلطنة عُمان من أجل تعزيز قدرات مراقبي الأمم المتحدة في الكشف عن وثائق الاستيراد المزيفة يتعين على واشنطن أيضاً توفير التدريب للحكومة اليمنية فيما يتعلق بآليات العناية الواجبة المناسبة للواردات وينبغي أن تضغط على التحالف الذي تقوده السعودية لكي يكون أكثر استجابة لطلبات الفريق لا سيما وأن الباحثين يعملون على كشف القضايا المتعلقة بسلاسل التوريد وتسلسل الهدية كما ينبغي أن تدعم واشنطن على الفور تمديد ولاية الفريق لمدة عام آخر عندما تنتهي في أواخر شباط/فبراير مع توفير التمويل الكافي لإعادة إطلاق نشاطاته

إلينا ديلاجر هي زميلة أبحاث في "برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة" في معهد واشنطن



BRIEF ANALYSIS

[Iran Takes Next Steps on Rocket Technology](#)

//



Farzin Nadimi

[\(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology\)](#)



تحليل موجز

[السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية](#)

فبراير



سایمون هندرسون

[\(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/\)](#)



BRIEF ANALYSIS

[Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response](#)

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)



Ido Levy ,

Craig Whiteside

[\(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response\)](#)

TOPICS

[\(ar/policy-analysis/altaqt-walaqtsad/\)](#) الطاقة والاقتصاد

[\(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslaha/\)](#) الديمقراطية والإصلاح

[\(ar/policy-analysis/alkhlyj-wsyast-altaqt/\)](#) الخليج وسياسة الطاقة

[\(ar/policy-analysis/antshar-alaslht/\)](#) انتشار الأسلحة

[\(ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/\)](#) الشؤون العسكرية والأمنية

المناطق والبلدان

